

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السبعون

الجلسة ٧٤٣٨

الثلاثاء، ٥ أيار/مايو ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة مورموكايتي	(ليتوانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إيليتشوف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي لينارس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد مانغارال
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيدة تشافيس كولمناريس
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيد لارو
	نيوزيلندا	السيد تاولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

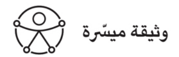
الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي التاسع والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2015/275)

1512987 (A)




الرجاء إعادة التدوير


وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ٠٥|١٥.

الإعراب عن الشكر للرئيسة السابقة

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بما أن هذه هي الجلسة العلنية الأولى التي يعقدها المجلس في شهر أيار/مايو، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، بالنيابة عن المجلس، بسعادة السيدة دينا قعوار، الممثلة الدائمة للأردن، على ترؤسها مجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل، وكذلك للإشادة بكامل فريقها. وأنا واثقة من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق التقدير للسفيرة قعوار وأعضاء وفد بلدها على الحنكة الدبلوماسية الكبيرة والإدارة البارعة لمجلس الأمن اللتين ميزتا قيادتهم في الشهر الماضي، والذي كان شهرا حافلا بالعمل حقا. وعلى صعيد شخصي، من دواعي سروري أن أتولى الرئاسة خلفا لامرأة. وأعتقد أن كونها أول سفيرة عربية تترأس مجلس الأمن أمر يكتسي أهمية كبيرة وذو دلالة رمزية عميقة، كما أنه يمثل مصدر إلهام حقيقي لجميع الفتيات والنساء في الشرق الأوسط.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبريا

التقرير المرحلي التاسع والعشرون للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا (S/2015/275)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبريا إلى المشاركة في هذه الجلسة. وبالنيابة عن المجلس، أرحب بمعالي السيد بنديكت سانو، وزير العدل والنائب العام لجمهورية ليبريا.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة كارن لاندغرن، الممثلة الخاصة للأمين العام لليبريا ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أولوف سكوغ، رئيس تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام والممثل الدائم للسويد، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/275، التي تتضمن نص التقرير المرحلي التاسع والعشرين للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لاندغرن.

السيدة لاندغرن (تكلمت بالإنكليزية): بينما أتكلم عن التطورات التي حدثت منذ الفترة التي يغطيها تقرير الأمين العام المعروض على المجلس (S/2015/275)، تنتظر ليبريا بأسرها قدوم يوم السبت، ٩ أيار/مايو. وإذا لم تتأكد أي حالة جديدة حتى ذلك الحين، تتوقع منظمة الصحة العالمية أن تعلن ليبريا دولة خالية من وباء الإيبولا. وبعد مرور ما يناهز ١٤ شهرا عانت خلالها ليبريا من وباء الإيبولا، سيكون هذا الخبر سارا لهذا البلد. وقد أغلقت بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في ليبريا أبوابها، في الأسبوع الماضي في ٣٠ نيسان/أبريل، ونقلت المهام المتبقية إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ووكالات الأمم المتحدة. وقد تمكن الليبريون وحكومتهم، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، من التغلب على هذا الوباء بخطى ثابتة. والآن، يجب على جميع الليبريين التحلي باليقظة.

وحتى في الوقت الذي تبدأ فيه ليبريا مرحلة التعافي من الإيبولا، تتخذ الحكومة خطوات في اتجاه توليها كامل

مسؤولياتها الأمنية بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، حسب الولاية الصادرة عن المجلس. وفي ٦ آذار/مارس، أقر مجلس الأمن الوطني الليبري خطة حكومة ليبريا لنقل المسؤوليات الأمنية من البعثة، وذلك تمشيا مع القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤). وقد وُضعت هذه الخطة المهمة تحت إشراف وزير العدل وبدعم من البعثة بعد إجراء مشاورات مع أجهزة الأمن الوطني والوزارات والسلطة التشريعية والسلطة القضائية والمجتمع المدني. ويتولى رصد التقدم المحرز قياسا إلى النقاط المرجعية للخطة وجداولها الزمنية فريق تنفيذ مشترك يرأسه وزير العدل وتشارك في رئاسته الممثلة الخاصة للبعثة ووزير المالية والتخطيط الإنمائي ووزير الدفاع وسفير الولايات المتحدة وأحد قضاة المحكمة العليا. وفي حين تستهدف خطة نقل المسؤوليات الأمنية تولي ليبريا للمهام التي لا تزال البعثة تضطلع بها حاليا، فإنها تعالج أيضا الثغرات الموجودة على نطاق قطاع الأمن في مجالات مثل تحقيق قدر أكبر من الكفاءة التشغيلية وتحسين المهارات الإدارية والحد من الفساد وزيادة ثقة الجمهور من خلال فرض رقابة أقوى وتحقيق المساءلة وإضفاء الطابع المهني. وتقر الخطة بأن نجاح نقل المسؤوليات الأمنية يتطلب عمل الحكومة بأكملها، مع استمرار الإرادة السياسية على أعلى المستويات.

وقد حثت الحكومة على إدراج قطاعي العدالة والأمن في التخطيط لفترة التعافي من وباء الإيبولا. ويقر مشروع خطة ليبريا لتحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصاديين بضرورة القدرة على التحمل في القطاع الأمني، ولكنه يتوقع تمويل الاحتياجات الأمنية في المقام الأول من الميزانية الوطنية. وفي ظل التقديرات الحالية بأن خطة نقل المسؤوليات الأمنية ستتكلف ٧٦ مليون دولار إلى غاية شهر حزيران/يونيه ٢٠١٦ وحده، فقد يكون هذا الأمر صعبا.

إن الأمم المتحدة تشيد بليبريا على وفائها بالنقاط المرجعية الأولية المترتبة عليها بموجب خطة نقل المسؤوليات الأمنية. ومنذ طباعة تقرير الأمين العام، جرى استيفاء المزيد من هذه النقاط. وفي ٢١ نيسان/أبريل، أصبحت ليبريا البلد الأفريقي العاشر الذي يصادق على معاهدة تجارة الأسلحة. وفي آذار/مارس، نفذت اللجنة الوطنية الليبرية للأسلحة الصغيرة، بالتعاون مع البعثة، المرحلة الأولى من التدريب في مجال وسم الأسلحة وتسجيلها والتي شملت أكثر من ٢٠ موظفا من شتى الأجهزة الأمنية، القوات المسلحة ووكالة الأمن الوطني ودائرة حماية المسؤولين التنفيذيين والشرطة الوطنية الليبيرية ودائرة الهجرة، وذلك قبل الموعد المنصوص عليه في خطة نقل المسؤوليات الأمنية، والمحدد في شهر حزيران/يونيه. وآمل أن تبدأ عملية وسم الحكومة للأسلحة بنهاية هذا الشهر، وأن يتم خلال هذا الأسبوع إضفاء الطابع الرسمي على المشروع الجديد لإجراءات التشغيل الموحدة التي تنص على المعايير الدنيا لوسم الأسلحة.

وسيشرع المهندسون البنغلاديشيون التابعون للبعثة في ١ حزيران/يونيه في تنظيم دورات تدريبية لتجديد المعلومات للقوات المسلحة الليبرية في مجال مخلفات الحرب من المتفجرات، وذلك إثر تدريب سابق نفذته دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. وسيمكن ذلك القوات المسلحة الليبرية من تولي المسؤولية في ١ تموز/يوليه في ما يتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات في ١١ من إجمالي ١٥ مقاطعة في ليبريا. وستواصل البعثة والقوات المسلحة العمل بشكل وثيق بشأن نقل المسؤولية في المقاطعات الأربع المتبقية.

وفي ١٦ نيسان/أبريل، اندلعت أعمال شغب في منطقة دور البغاء في بيترفيل، الواقعة شرق مونروفيا مباشرة، عندما توفي سائق دراجة نارية إثر مواجهة مع الشرطة الوطنية. وخلال ١٢ ساعة فقط، توفي ثلاثة من سائقي الدراجات النارية في مواجهات في مونروفيا، يُزعم أن أفرادا من قوات الأمن كانوا طرفا فيها. واندلعت هذه التوترات الجديدة بعد

شكاوى سابقة من وحشية الشرطة. وأسفرت اضطرابات بيترفيل عن إصابة مدنيين ورجال شرطة بجروح وعن إلحاق أضرار كبيرة بالممتلكات، بما في ذلك خمسة مراكز للشرطة، جرى تدمير أحدها.

إن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي وضعت وحدة للشرطة المشكلة في حالة تأهب وظلت على اتصال وثيق مع الشرطة الوطنية الليبرية، قد أجرت الاستعراض الخاص بها بشأن الاستجابة واقترحت على الشرطة الوطنية الليبرية إجراء استعراض مشترك بشأن الكيفية التي أديرت بها الحالة.

وفي ١ أيار/مايو، سرّحت الرئيسة سيرليف ثلاثة من كبار ضباط الشرطة الوطنية الليبرية، بمن في ذلك بعض الذين كانوا موضوع شكاوى سوء السلوك الجسيم والتعسف في استعمال السلطة. وجاء بدلاؤهم، الذين يرشحهم وزير العدل، عن طريق الترقية من صفوف الشرطة الوطنية الليبرية. واستفاد واحد منهم من برنامج التدريب على الإدارة في معهد غانا للتنظيم والإدارة العامة في عام ٢٠١٤، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وتمويل من الوكالة الإيرلندية للمساعدة (IrishAid). كما أعطت الرئيسة تعليماتها بإعادة تشكيل لجنة إدارة التغيير الخاملة في الشرطة الوطنية الليبرية، وهو حدث معياري من خطة الانتقال الطموحة المحددة لآذار/مارس الماضي. وهذه خطوات نحو التأهيل المهني للشرطة الوطنية الليبرية وعدم تسييسها، كما دعت إلى ذلك بعثة الأمم المتحدة باستمرار.

وفي يوم القوات المسلحة في شباط/فبراير، دعا المتكلم الرئيسي والوزير السابق كوفي وودز القوات المسلحة الليبرية للعودة إلى وست بوينت في منروفيا، للانخراط في العمل المدني كعمل من أعمال المصالحة. وبناء على طلب الزعماء القبليين وممثلين آخرين لمجتمع وست بوينت، عمل جنود عزّل من القوات المسلحة الليبرية جنباً إلى جنب مع متطوعي المجتمعات المحلية لإعادة بناء المدرسة العامة وتحويلها بعد أن استخدمت مركزاً لعلاج الإيبولا قبل أن تلحق بها أضرار كبيرة خلال الاضطرابات في آب/أغسطس الماضي. كما انضمت الشرطة الوطنية الليبرية إلى هذه الجهود، التي أيدتها الأمم المتحدة والمنظمات الليبرية والدولية غير الحكومية. وستُفتتح المدرسة مجدداً في الأسبوع المقبل.

لقد أبرز مرض الإيبولا هشاشة ليبريا الكامنة. وعلاوة على أزمة الصحة العامة، غضب الليبريون من بطء الاستجابة الحكومية وارتفاع تكاليف السلع الأساسية، في حين أن استخدام القوات المسلحة وبدء العمل بحالة الطوارئ عملا على تأجيج المخاوف أيضاً، حسبما ذكرتُ لهذا المجلس (انظر S/PV.7260) في ٩ أيلول/سبتمبر العام الماضي. ومن الجدير بالملاحظة أنه بعد ثمانية أشهر، كانت ليبريا من بين البلدان الثلاثة المتضررة هي التي تبدو مستعدة لأن تُعلن خالية من الإيبولا.

لقد تضافر الليبريون وأظهروا قدرتهم على الصمود. وقد آن الأوان لمعالجة العوامل التي تسهم في انتشار الإيبولا، وعلى وجه الخصوص ضعف إيصال الخدمات الاجتماعية، وانعدام المساءلة والحكومة مُفرطة المركزية. كما أثبت اقتصاد ليبريا المنعزل القائم على الصناعات الاستخراجية أنه ضعيف بشدة أمام صدمة الإيبولا، فضلاً عن الانخفاض الحاد في الأسعار العالمية لركاز الحديد والمطاط.

إن خطوات الحكومة المبكرة لنقل المسؤوليات الأمنية على الصعيد القطري، في إطار الخطة الأمنية الانتقالية، تشكل جزءاً من الإصلاح التاريخي الرامي إلى إلغاء تركيز تقديم الخدمات؛ وخلال الشهرين الماضيين، جرى تفعيل المزيد من مجالس أمن المقاطعات. والقصد منها أن تكون آليات للإنذار المبكر ومنتدى لتسوية المنازعات المحلية. وإلى جانب مراكز العدالة والأمن الحالية والمقررة، يمكن لمجالس أمن المقاطعات

تعزيز التنسيق بين الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية. وسيكون هناك بطبيعة الحال تحديات تواجه السلطات المحلية لجعل المجالس تعمل بصورة فعالة في مرحلة مبكرة، ولكن ذلك سيتحسّن مع زيادة الدعم المقدم للخدمات والعمليات غير المركزية.

وهناك تطورات واعدة في التصدي للفساد، مع اضطلاع لجنة مكافحة الفساد بتحقيقات رئيسية فيما يتعلّق بالمؤسسات المملوكة للدولة. ولا بد من الإرادة السياسية الثابتة لدعم هذه العمليات، ولا سيما فيما تنتقل التحقيقات إلى أعلى مستويات الحكومة. وقد لفتت عمليات مراجعة الحسابات التي قامت بها اللجنة العامة لمراجعة الحسابات، بما في ذلك فرقة العمل الوطنية بشأن الإيبولا، الانتباه إلى ضعف الإدارة المالية. وتتضمن الجهود الأخرى المبذولة لتحقيق الشفافية شراكة الحكومات المنفتحة، ومبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية في ليبريا. يمكن لذلك كله أن يُسهم في زيادة الثقة في الدولة، وتحسين تقديمها الخدمات إلى مواطنيها.

يهدد مرض الإيبولا بتعميق الانقسامات المجتمعية الطويلة الأمد في ليبريا، والتي لم تلتئم بعد على إثر سنوات من الصراع. فالمصالحة لا تزال عملاً قيد التنفيذ. وكما قال الأمين العام مؤخراً، ”العدالة أمر أساسي. ... ويتعين علينا أن نعالج الانتهاكات السابقة لتأمين مستقبل مستقر.“ ويبقى الحوار الوطني بشأن الاستبعاد الاجتماعي والجرائم التي ارتكبت في الماضي مكتوماً في أفضل الأحوال.

ويعتمد استقرار ليبريا أيضاً على الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية. وتذكرنا حادثة إطلاق النار مؤخراً على الحدود بإمكانات التوتر على طول الحدود مع كوت ديفوار. في هذا الصدد، باستئناف العمليات الرباعية وما يرتبط بها من العمليات الثنائية، فإن التعاون بين ليبريا وكوت ديفوار مشجع. ومع الانتخابات الرئاسية المتوقعة في كل من غينيا وكوت ديفوار في تشرين الأول/أكتوبر، هناك حاجة خاصة إلى الحفاظ على تعاون قوي في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

وسواء على الصعيد المحلي وفي الشتات، هناك نقاش محتدم فعلاً بشأن الانتخابات الرئاسية القادمة في ليبريا عام ٢٠١٧، وهي معلم سياسي رئيسي. وسيكون هناك الكثير على المحك في عام ٢٠١٧، والبيئة السياسية ستزداد توتراً. أما المجتمع الدولي من جانبه، بما في ذلك الأمم المتحدة، فيجب أن ينظر في كيفية تأطير الدعم الخاص به بما في ذلك وجوده لحفظ السلام، وفي سياق ما بعد الإيبولا للاستفادة من التطورات الإيجابية والفرص التي تنشأ عن هذه الأزمة والحيلولة دون انتكاس في مكاسب ليبريا. وبعد ١٢ عاماً من تقديم الدعم إلى ليبريا، لا يزال وجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا مطمئناً لليبريين والمستثمرين على السواء، ورادعاً للعنف المحتمل ومرشداً ودعماً احتياطياً للشرطة الوطنية الليبرية. وعلى النحو المبين في بينسفيل، فإن البلد لا يزال يحوي بؤر توتر من المنازعات بين المجتمعات المحلية واستياء المجتمع المتعلق بالأراضي والامتيازات. وهذه من الأسباب المحتملة التي يمكن أن تؤثر سلباً على المناخ السياسي.

وفيما أستعد للتنحي بصفتي الممثل الخاص للأمين العام في تموز/يوليه، أود أن أشكر الأمين العام بان كي – مون والمجلس على الثقة المبينة في طلبه مني أن أرأس ثلاث عمليات سلام على التوالي – في نيبال وبوروندي وليبريا – طوال نحو ست سنوات ونصف السنة. وقد كان امتيازاً استثنائياً. وتمرّ اليوم ست سنوات على الإحاطة الإعلامية الأولى التي قدمتها أمام المجلس (نظر S/PV.6119)، الذي لم تتزحزح مشاركته الكبيرة قط. لقد احتلت بوروندي ونيبال للأسف العناوين الرئيسية، وكل منهما يستحق تعميق التفكير الجماعي بشأن وتيرة وأثر تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاع.

وأود أن أشكر حكومة ليبريا، والسفير مارجون كامارا شخصياً، على العلاقة المثمرة بيننا. لقد وجدت الترحيب والانفتاح، ليس فقط مع الحكومة ولكن مع الليبريين في كل مناحي الحياة، واللذين جعلا المعيشة والعمل في هذا البلد امتيازاً نادراً. وأود أن أشكر لجنة بناء السلام، وهي شريك حوار لا يقدر بثمن، وكل الشركاء الدوليين لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وأخيراً، أتوجّه بخالص الاحترام والامتنان إلى زملائي في الأمم المتحدة، ولا سيما الموظفين الوطنيين والدوليين والمتطوعين في الميدان، الذين لولا دعمهم، يوماً بعد يوم، لما كان أي من هذا العمل ممكناً.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة لاندغرن على إحاطتها الإعلامية وعلى وجه الخصوص تكييفها لها مع الأزمة الراهنة.

أعطي الكلمة الآن للسيد سكوغ.

السيد سكوغ (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تهانينا لكم، سيدتي الرئيسة. ويسرّني حقاً رؤيتكم تتولون باسم ليتوانيا رئاسة المجلس لهذا الشهر.

ولدي بضع نقاط أطرحها بالنيابة عن لجنة بناء السلام وتشكيلة ليبريا.

أولاً، وكما بينت لنا للتو الممثلة الخاصة للأمين العام كارن لاندغرن فيما يتعلق بحالة الإيبولا الخطيرة للغاية، إذا لم تكتشف أي حالات جديدة، فإن ليبريا ستعلن رسمياً خالية من الإيبولا هذا السبت ٩ أيار/مايو. ولكن هذا ليس الوقت المناسب للتقاعس. فما زالت الحاجة قائمة إلى تركيز الجهود على ضمان خلو ليبريا التام من الوباء، بما في ذلك من خلال تحسين خدمات الرعاية الصحية الأساسية في المجتمعات المحلية الريفية. كما يجب الإبقاء على الاهتمام الدولي الرفيع المستوى للتأكد من أن عملية الإنعاش الأوسع نطاقاً يمكن أن تحقق تحسينات ملموسة لشعب ليبريا في أسرع وقت ممكن.

وبعد تعييني رئيساً للتشكيلة في أوائل آذار/مارس، سافرت إلى ليبريا في الفترة من ٥ إلى ٧ نيسان/أبريل للحصول على انطباع مباشر عن الحالة في عين المكان. وكان الغرض من الزيارة هو استخلاص الدروس من الأزمة وأن نرى كيف يمكن للجنة بناء السلام دعم أولويات بناء السلام بأفضل الطرق في الانتعاش بعد الإيبولا والعمليات الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

لقد أطلعت المجلس على تقريري مسبقاً، لكني أود أن أغتنم هذه الفرصة لتسليط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، ثمة حاجة ملحة إلى تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية في ليبريا. ويشمل هذا زيادة فرص الحصول على التعليم الابتدائي وتعميم شبكات الأمان الاجتماعي وتوفير فرص العمل للشباب. لقد كانت الظروف بالفعل مؤلمة قبل الأزمة، إذ يعيش ٦٤ في المائة من السكان تحت خط الفقر و ٣٤ في المائة فقط من الأطفال يلتحقون بالمدارس الابتدائية. وتشهد الحالة الآن المزيد من التدهور نتيجة حالة فيروس الإيبولا. لقد أسفرت الأزمة عن زيادة العبء على الأسر المعيشية ودمرت مصادر رزق العديد، لا سيما النساء والشباب الذين يشتغلون بالأعمال التجارية الصغيرة. إن توفير الفرص، ولا سيما للشباب والنساء، أولوية بالغة الأهمية من أجل كفالة السلم والاستقرار في المستقبل. والإنعاش السريع للاقتصاد، بما في ذلك عن طريق استئناف التجارة العابرة للحدود، وعودة الرحلات الجوية الدولية والحوافز الاقتصادية، أساسي في هذه الجهود.

ثانيا، هناك حاجة إلى توطيد العلاقات بين الدولة والمجتمع والثقة في مؤسسات الدولة. والجزء الأكبر من هذا الأمر ينطوي على زيادة التركيز على تعزيز المساءلة والشرعية

والقدرة المؤسسية، بما في ذلك من خلال تمكين مختلف اللجان المستقلة. وهذا يشمل أيضا تعزيز وجود الدولة وقدرتها على توفير الخدمات الأساسية في المجتمعات المحلية كجزء من عملية تحقيق اللامركزية. ومع تقليص بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وتسليمها المسؤولية الأمنية، يجب بذل جهود محددة الأهداف لتعزيز قطاعي العدالة والأمن، بما في ذلك البرمجيات الأمنية، وتحسين العلاقات بين المدنيين والأمن.

لكن قدرة الدولة لا تكفي لبناء الثقة؛ وستكون مواصلة تناول بعض المظالم المتبقية من فترة الحرب الأهلية، بما في ذلك عن طريق التعجيل بتنفيذ خريطة الطريق للمصالحة الوطنية على نحو يشمل الجميع، بالغة الأهمية. وسيكتسي ذلك أهمية خصوصا في سياق الشروع في التحضير لإجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية عام ٢٠١٧. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد مواصلة تمكين المرأة وضمان مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في العملية الانتخابية، مع ملاحظة أن النسبة المئوية للنساء في الهيئة التشريعية قد انخفضت في انتخابات مجلس الشيوخ الأخيرة.

ثالثا، ثمة حاجة إلى منظور ونهج إقليمي أقوى. لقد أظهرت أزمة فيروس الإيبولا بوضوح أن ما يحدث في أحد بلدان المنطقة له تأثير مباشر على البلدان الأخرى. لقد منحت الأزمة زخما جديداً للتعاون الإقليمي. وينبغي الترحيب بالقرار الذي اتخذه قادة اتحاد نهر مانو بتوحيد الجهود في خطة تعافي إقليمية من فيروس الإيبولا ودعمه. ذلك التعاون الإقليمي، بما في ذلك على أعلى المستويات، سيكون هاما أيضا بالنسبة لصون السلام والأمن الإقليميين في المستقبل. وتستحق المبادرات والمنظمات الإقليمية ذات الصلة المزيد من الاهتمام والدعم، وينبغي لنا أن نقوم بالمزيد من التشاور والتنسيق بصورة منتظمة مع هذه المنظمات بينما نحدد إطار مشاركتنا.

إن أولوية لجنة بناء السلام هي كفالة إمكانية استدامة وتعزيز مكاسب بناء السلام. وسيكتسي تنسيق الوثيق مع مجلس الأمن أهمية في الأشهر المقبلة للمساعدة على كفالة انتقال سلس ومسؤول لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بما في ذلك من خلال التنسيق مع جهود التعافي من فيروس الإيبولا ذات الصلة، والمساعدة في حشد الدعم والموارد لتنفيذ الخطة الانتقالية للحكومة.

لقد كشفت أزمة فيروس الإيبولا مدى استمرار هشاشة الحالة في ليبريا. لكنها بينت أيضا تصميم شعب ليبريا وقدرته على الصمود. والنجاح الذي نأمل في الاحتفال به في ٩ أيار/مايو تحقق بفضل الزعماء السياسيين والدينيين والتقليديين الذين اتحدوا في عمل جماعي. ينبغي أن نستفيد من هذه التجربة، ونغتنم الفرصة السانحة للتغيير بينما نتخذ الخطوات التالية في دعم السلام والرخاء في ليبريا.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد سكوغ على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمعالي وزير العدل والنائب العام في جمهورية ليبريا.

السيد سانو (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف وأفخر بمخاطبة مجلس الأمن بينما ينظر في التقرير المرحلي التاسع والعشرين (S/2015/275) عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

لقد قطعت ليبريا شوطا طويلا منذ انتهاء الصراع، واستحدثت السبل والوسائل الكفيلة بمعالجة الأسباب الجذرية وآثار الحرب الأهلية بطريقة شاملة وكلية، وذلك من أجل توطيد السلام، وتعزيز المصالحة الوطنية وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في ليبريا. أحرز تقدم كبير في هذا الصدد بقيادة الرئيسة إلين جونسون سيرليف، ولكن يجب أن نظل دائما واعين بأنه ما كان لليبريا أن تكون على

ما نحن عليه اليوم بدون الدعم الدؤوب من المجتمع الدولي. ولذلك، أود أن أعرب عن شكري وتقديري للأمين العام، ولأعضاء مجلس الأمن المتعاقبين، وللجنة بناء السلام وأعضاء تشكيلة ليبريا، فضلا عن سائر الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على الدعم الذي قدموه لنا على مر السنين.

وأود أن أسجل أيضا تقدير حكومة ليبريا لعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والقيادة التي أبدتها السيدة كارن لاندغرن، الممثلة الخاصة للأمين العام، خلال مدة خدمتها. لقد علق كل من الممثلة الخاصة للأمين العام والسفير أولوف سكوغ ممثل السويد، رئيس تشكيلة ليبريا التابعة للجنة بناء السلام، ببلاغة وصدق عن الحالة في ليبريا، والتحديات التي نواجهها كدولة وشعب، والحاجة إلى الدعم الدولي. ونحن نتفق معهما تماما.

يعبر تقرير الأمين العام بأمانة عن الحالة في ليبريا في ١٥ نيسان/أبريل. غير أن بعض الشواغل التي أثيرت والحوادث المبلغ عنها لا تعطي صورة شاملة للحالة في ليبريا وتبدو حوادث منعزلة بدرجة أكبر والتي لم تتغاض عنها الحكومة.

الأولى هي مسألة الفساد. أوجه القصور المشار إليها فيما يتعلق بالفساد والإفلات من العقاب في ليبريا هي تعبير عن تحديات تواجه القدرات وليس افتقار إلى الإرادة السياسية لمكافحة هذا الخطر. ويمكن الإشارة إلى أن الرئيسة في آخر خطاب لها أمام الهيئة التشريعية حثتها على تعديل قانون إنشاء اللجنة الليبرية لمكافحة الفساد وذلك لإعطاء اللجنة كامل الصلاحيات القضائية. ما لم يذكر هو أن محاكمة قضايا الفساد تتطلب قدرات وموارد ليست متاحة. بالتالي فالوزارة تمنح الأولوية للقضايا التي لديها تأثير واسع النطاق، مثل قضية شركة النفط الوطنية التي تنطوي على رشوة المشرعين، والإصدار غير القانوني لعقود قطع الأشجار اشترك فيها موظفو هيئة التنمية الحرجية، ودائرة المخدرات الوطنية التابعة لوزارة الصحة، ضمن آخرين. وهناك شعبة لمكافحة الفساد تضم مدعين عامين محنكين ذوي خبرة قيد الإنشاء في وزارة العدل؛ وحينما تعمل بشكل كامل ستعجل بالملاحقة القضائية لقضايا الفساد. ويتم حاليا سن تشريعجديد لإنشاء محكمة إضافية مخصصة لقضايا الفساد.

وتعمل الحكومة حاليا على الحد من اكتظاظ الشرطة خارج مقاطعة مونتسيرادو إلى المقاطعات بحيث يرتبط مستوى النشر بنسبة السكان. والشواغل المتعلقة بوحشية الشرطة مثيرة للقلق. وتحقق شعبة المعايير المهنية للشرطة الوطنية الليبرية بشكل روتيني في أعمال سوء سلوك الشرطة وتتخذ الإجراءات التأديبية، بما في ذلك الفصل وإجراءات الملاحقة القضائية. وتقوم وحدة الجرائم عبر الوطنية، التي تضم ممثلين عن جميع وكالات الأمن، بجميع مهامها بالرغم من أن اجتماع مجلسها لا يزال غير منتظم. وقد أوعز وزير العدل إلى المجلس بالاجتماع بصورة منتظمة. وشرعت الحكومة أيضا في اتخاذ خطوات قوية لإصلاح الشرطة الوطنية الليبرية وغرس الانضباط وروح المهنية فيما بين ضباط الصف والجنود. وفصلت الرئيسة مؤخرا أربعة من كبار ضباط الشرطة في هذا الصدد. ويجري حاليا تحقيقان مستقلان منفصلان ينطويان على إدعاءات بسوء سلوك الشرطة، الأمر الذي قد يستدعي الملاحقة الجنائية.

إن تنقيح وإصلاح القوانين المتعلقة بقطاع الأمن عملية نشطة ومستمرة. وسحب مكتبي مشروع قانون الشرطة بهدف تقديم توجيهات واضحة بشأن عدد من المسائل المتعلقة بالسياسات. هذه العملية من المتوقع أن تكتمل بنهاية هذا الشهر، ليقدم بعد ذلك إلى الرئيسة من أجل إحالته إلى الهيئة التشريعية. ولا يزال مشروع قانون الأسلحة النارية في الهيئة التشريعية، وبلغنا أنه سيصدر قريبا كقانون نافذ.

وفيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان، فإن الحكومة لا تتغاضى عن الانتهاكات التي ترتكبها أي من مؤسساتها

K وما تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماها بموجب القانون المحلي والدولي على حد سواء. وتواصل الحكومة التحقيق بشكل مستمر في حوادث الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، علاوة على تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وفقا للإجراءات القانونية الواجبة. ولم تكن الأحداث المشار إليها في تقرير الأمين العام، بما في ذلك على وجه التحديد، الاستخدام المفرط للقوة بين المجتمع المحلي في ويست بوينت والقوات المسلحة الليبرية أثناء حالة الطوارئ، سوى حالة معزولة، وسرعان ما شرعت اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان في التحقيق فيها. ولم تخلص النتائج التي توصلت إليها اللجنة إلى أن القوات المسلحة الليبرية هي المسؤولة عن إطلاق النار، ومن ثمّ لم يُجرَ أي تحقيق جنائي بشأنها.

ونسلّم بضرورة إنشاء محكمة عسكرية تتفق والقانون الموحد للقضاء العسكري، وهو ما تواصل الحكومة العمل عليه، غير أنه لا صلة البتة لعدم توفر محكمة كهذه الآن، وعدم اتخاذ أي إجراءات جنائية نتيجة لذلك الحادث. على أنَّ هناك إجراءات أخرى قائمة تسمح بمحاكمة جنود القوات المسلحة الليبرية في المحاكم المدنية إذا تثبتت مسؤوليتهم عن ارتكاب جرائم جنائية بحق المدنيين.

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام، فليست هناك أية قيود أو رقابة مسبقة على الصحافة في ليبريا. ومع ذلك، فإن وسائط الإعلام ليست فوق القانون، إنما هي خاضعة له تماما بما يمكّن الحكومة من تقديم المسؤولين عن الانتهاكات الواضحة والمتعمدة لقوانين ليبريا من قبل الصحفيين أو المؤسسات الإعلامية إلى العدالة لأجل الحفاظ على نزاهة القانون، وبما يحقق مصلحة المجتمع عامة.

وما يزال العنف الجنسي والجنساني يشكّل تحديا في البلد، بالرغم من الزيادة في عدد المحاكمات عليه وعقوبات السجن لفترة طويلة للمدانين به. وقد أصبح واضحا الآن أنه ليس بوسع العدالة الجنائية وحدها مواجهة هذا التحدي. ويجب أن ننظر في عوامل أخرى، إلى جانب المحاكمات، بما في ذلك الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وأن نبذل جهودا متضافرة لمكافحة هذه الآفة عن طريق التوعية. وتلتزم الحكومة بهذه العملية.

وما تزال الحكومة ملتزمة أيضا بإنهاء عملية مراجعة الدستور على نحو يسهم أكثر في جهود بناء السلام واحترام حرية الدين بدلا من تقويضهما. وندرك بطء وتيرة تنفيذ ''برنامج الاعتراف والمغفرة'' ''بالافا هَت'' بوصفه جزءا من خريطة الطريق نحو التعافي وبناء السلام والمصالحة الوطنية. ومع ذلك ما زلنا ملتزمين بالتنفيذ الكامل للبرنامج.

وفي سياق الاستجابة للقرارين ٢١٩٠ (٢٠١٤) و ٢٢١٥ (٢٠١٥)، اللذين يدعوان حكومة ليبريا إلى تولي كامل مسؤولياها الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا في موعد أقصاه ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، ويدعوان البعثة أيضا إلى مواصلة عملية التخفيض التدريجي لوجودها، وضعت الحكومة، بالتعاون الوثيق مع البعثة والشركاء الآخرين، خطة محددة ذات معايير وجداول زمنية محددة لبناء قدرات قطاع الأمن وتمكينه من تولي تلك المسؤوليات.

بيد أن الخطة التي وضعتها الحكومة تتجاوز المرحلة الانتقالية للبعثة، كونها استراتيجية لتوطيد السلام ولم توضع لمجرد تحمل المسؤوليات من البعثة فحسب، وإنما لتوطيد المكاسب التي تحققت على مر السنين أيضا، فضلا عن التصدي بطريقة أكثر تنظيما للتحديات المتبقية التي تشكّل خطرا يهدد السلام والأمن في البلد. وعليه، فقد وُضعت الخطة على أساس مرحلي.

وتشدد الخطة – ضمن معايير أساسية أخرى – على اتباع نهج حكومي لملكية العملية وتنفيذها على الصعيدين الوطني، مع التركيز على الأمن البشري وأمن الدولة، والكفاءة

والشفافية والمساءلة، والرقابة الديمقراطية والمدنية، والتنسيق والتعاون وإقامة الشراكات في إطار القطاع الأمني، وبين ليبريا وشركائها الإقليميين في مجال إنفاذ القانون.

وتدعو الخطة أيضا إلى بناء القدرات، والنظر في سياسات وأطر قانونية وتنظيمية رئيسية، على أن تعزز حيثما وجدت، أو ينبغي إنشاؤها إن لم توجد. وتدعو الخطة أيضا إلى سن الأطر القانونية ومراجعتها، بما في ذلك سن قانون الشرطة وقانون الأسلحة النارية، من بين أمور أخرى. وقد أدرجت هذه الخطة في برنامج الإنعاش لما بعد فيروس إيبولا.

لقد حُدِّدت تكلفة تنفيذ الخطة بمبلغ ١٠٤,٨ مليون دولار موزعة على فترة ثلاث سنوات أو أكثر. وإذ تسلّم الخطة بأن المسؤولية عن جمع ذلك المبلغ المطلوب تقع على عاتق حكومة ليبريا، فإنها تشدد أيضا على ضرورة زيادة دعم المانحين للقطاع الأمني، بالنظر إلى عِظم التحديات في هذا الميدان.

ففي آذار/مارس ٢٠١٤، تفشى مرض فيروس الإيبولا في ليبريا، وكشف عن مناحي ضعف عديدة في نظم تقديم الخدمات، وخاصة نظام الرعاية الصحية. وأود أن أُبلغ أن ليبريا أصبحت الآن على وشك الإعلان عنها بوصفها مجتمعا خاليا من فيروس إيبولا تماما، بفضل الدعم القوي من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، الذي اقترن على الصعيد الوطني بتوفر القيادة القوية وعزم وتصميم شعب ليبريا.

ووضعت ليبريا خطة لتحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي بهدف التصدي للعديد من مواطن الضعف التي كشف عنها فيروس إيبولا، فضلا عن وضع خطة مشتركة على الصعيد دون الإقليمي مع سيراليون وغينيا. وكثيرا ما تتطلع الحكومة قدما إلى استمرار الشراكة مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بغية تحقيق هدف انعدام الإصابات وجعل ليبريا والمنطقة دون الإقليمية خاليتين من فيروس إيبولا على نحو مستمر.

وما يزال التدني الحاد في أداء الاقتصاد الليبري من جراء أزمة فيروس إيبولا يشكّل أكبر عائق لقدرة الحكومة على تقديم الخدمات إلى السكان. وما يزال الأثر السلبي لهذا الوضع مستمرا في جميع القطاعات، ولا سيما قطاعي العدالة والأمن. وستواصل الحكومة بذل الجهود الرامية إلى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للسكان، وخاصة بالنسبة للشباب المتململين، وتعزيز العلاقات بين الدولة والمجتمع، فضلا عن بناء الثقة بين المواطنين والحكومة ومؤسساتها.

وأخيرا، ما تزال ليبريا متمسكة بالتزاماتها بموجب بيان الالتزام المتبادل بينها ولجنة بناء السلام. وسنواصل العمل والتعاون بصورة أكبر مع أعضاء التشكيلة بهدف توطيد السلام في ليبريا، بالنظر إلى أن وتيرة تعبئة الموارد اللازمة لدعم ليبريا قد تباطأت بشكل كبير في السنوات الأخيرة. وتشدد الحكومة على الأهمية الحاسمة للدعم الذي يقدمه هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة خلال العملية الانتقالية في ليبريا على وجه الخصوص.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.